أقام ندوته الانتخابية تحت عنوان «للتغيير.. قادمون»

الخضري: مشكلات الكويت مزمنة وتحتاج إلى حلول جذرية وليس مسكنات

■ على الشباب الانخراط في العمل السياسي بجانب المخضرمين ليكتسبوا المهارات المطلوبة

د. بدر الخضري متحدثا خلال ندوته الانتخابية

حضور حاشد في ندوة الخضري (تصوير: محمود عبيد)

■ متمسكون بمقام صاحب السمو ودستور البلاد ولن نسمح بأي مساس به وإلا دخلنا في فوضى

أكد مرشح الدائرة الأولى د.بدر الخضري أن تراكم المشكلات والأزمات خلال السنوات الأخيرة في البلاد جاء بسبب انحراف أداء السلطة التنفيذية وتسبب في غياب العدالة الاجتماعية، داعيا إلى وضع حلول جذرية للمشكلات المزمنة بعيدا عن نهج المسكنات والحلول الترقيعية الوقتية.

وقال الخضري، خلال افتتاح ندوته الانتخابية مساء أمس الأول تحت عنوان «للتغيير.. قادمون» في فندق «هوليدي إن السالمية» بحضور الوزير السابق عبد الهادي الصالح، على التمسك بالدستور واسرة آل الصباح الكرام، مؤكدا أن الكويت بحاجة ملحة لمجلس أمة متوازن سياسيا به معارضة قوية بحيث يكون قادرا على الإضطلاع بدوره التشريعي والرقابي على النحو الذي يحقق الاستقرار ويحفظ حقوق الكويتيين.

وأوضح أن الدافع الرئيسي الذي حفزه للترشح للانتخابات هو السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية التي أصبحت غائبة في المجتمع، وهو ما يعني غياب الإبداع والتطوير والتنمية البشرية الحقيقية.

وأوضح الخضري أن «البلد يعاني من مشكلات وفساد مالي وإداري حتى اصبح الناس في دوامة من الأزمات بسبب تردي أداء الحكومة وطريقة تعاملها مع الأمور».

وأضاف: نحن الكويتيين نتمسك بالدستور، وبمقام صاحب السمو أمير البلاد، وبالنظام والأسرة الحاكمة، لكن ما يؤلمنا هو انحراف اداء السلطة التنفيذية عن الصواب، فكان هناك تسيب ومشكلات وإهدار للحقوق»، مؤكدا أن الانقلاب على الدستور «مستحيل» وإلا دخلنا في فوضى.

وانتقد الخضري الممارسات التي شهدها مجلسا الأمة المبطلان في 2012، مشيرا إلى أن مجلس الأمة المبطل الأول في 2012 شهد تازيما واستجوابات بسبب وجود نواب لهم اجندات خاصة فكان هناك تصعيد غير مبرر للأمور في مواجهة الحكومة حتى ان الرؤية صارت آنذاك «شبه ظلامية»، اما في المجلس المبطل الثاني، فقد أصبح هناك تطاول من الحكومة والنواب على مقدرات الشعب وحقوق الكويتيين، وتحول التعاون بينهما إلى تهاون، فصرنا نرى الصفقات وترسية المناقصات، وحتى وجدنا الحكومة قد أنفقت خلال الفترة منذ بداية العام الحالي وحتى الآن 11 مليار دينار كما ان مرسوم الضرورة الذي أعدته الحكومة بشان ميزانية الدولة للعام القادم سيكون «كارثة» اذا تم إقراره، وسيعني أن رواتب الموظفين ربما تتاخر شهرا أو شهرين بسبب العجز المتوقع في الميزانية.

وشدد على ان الاصلاح والتغيير يتطلب أن يكون هناك مجلس أمة متوازن سياسيا ويضم قوى سياسية مختلفة، بحيث يكون هناك صوت معارض بما يجعل المجلس قادرا على القيام بدوره التشريعي والرقابي على الوجه

■ الإصلاح والتغيير يتطلبان وجود مجلس أمة متوازن سياسيا ويضم قوى سياسية مختلفة

■ الصالح: الكويت لا تنقصها القوانين أو الأفكار وإنما التغيير من الداخل على مستوى السلطتين

من مشكلات، مشيرا إلى أن اخطر هذه المشكلات هي وجود حالة من العزوف الشبابي عن المشاركة في الانتخابات، وهو أمر مخيف يستدعي الوقوف على اسبابه ومعالجتها باسرع وقت.

ودعا الخضري الشباب إلى الانخراط في العمل السياسي والبرلماني، مبينا أن ذلك لا ينفي أن يكون هناك «مخضرمون» في مجلس الأمة.

وقال إن معظم المشكلات التي يعانيها الشباب إنما هي من صنع الحكومة، ضاربا المثل بالقضية الاسكانية التي بلغ حجم الطلبات بها اكثر من 110 آلاف، موضحا أن 8 في المئة فقط من اراضي الدولة هي المستغلة بينما النسبة الباقية تقوم الحكومة بتخصيص اراضيها للمتنفذين، ونفس الأمر ينسحب على الصحة، والتعليم، وغيرهما.

من جانبه، قدم الوزير السابق عبدالهادي الصالح تحليلا سياسيا للقضايا والمشاكل التي تعانيها الكويت في الوقت الراهن، طارحا رؤيته لكيفية التغيير نحو الإصلاح والتي فحواها تغيير منهاج العمل الحكومي والنيابي، فضلا عن تغيير النهج الشعبي.

وأوضح الصالح بالقول ان «التغيير أصبح ضرورة لأن الناس تعبت من المشاكل المزمنة التي يئن منها الوطن»، مشيرا إلى أن الكويت لا تنقصها القوانين أو الأفكار أو اللجان فهذه كلها موجودة وبكثرة، وإنما العنصر الأهم لحل قضايانا المتراكمة هو أننا ينبغي ان نتغير من الداخل على مستوى الحكومة والمجلس ونحن كمواطنين، فلابد من تغيير جذري في إدارة الدولة.

وأضاف ان الضلع الأول الذي بحاجة للتغيير هو الحكومة، التي تتعامل بكل آسف مع القضايا والأزمات بمنطق المقايضات السياسية، حتى أن الخدمات والمعاملات اليومية للناس باتت سلعة للمساومة بين الحكومة والنواب، كما أن الحكومة تتبع سياسة ترحيل الأزمات وليس حلها، وقد نتج عن هذا النهج الحكومي إهدار للكفاءات الوطنية لاسيما من الشباب، وضياع للمال العام وخير مثال على ذلك الغرامة المالية الكبيرة التي تكبدتها الكويت في قضية «الداو» مؤخرا، وأدى ذلك كله إلى أن فقد الناس الثقة في السياسات والاجراءات الحكومية، وهذا بلاشك امر مؤسف في دولة القانون.

أما الضلع الثاني الذي يحتاج الى التغيير فهم نواب مجلس الأمة، ذلك أن المجلس بحد ذاته يحتاج للإصلاح، وتدل ممارسات النواب في المجالس الأخيرة على ذلك، فعلى سبيل المثال تم تشويه الاستجواب وتحويله من أداة دستورية رقابية راقية إلى « سكين» لتهديد الوزراء والمساومة عليهم من قبل بعض النواب لانجاز وتمرير المعاملات أو الصفقات، فاصبحنا نرى مقايضة المعاملة بالاستجواب.

وأضاف الصالح أن الضلع الثالث الذي يحتاج للتغيير هو الشارع، الذي أصبح يتأثر بالخطاب الشعبوي الذي يتبناه بعض النواب، مشيرا إلى أن الشارع كان يتأثر في السابق بالخطاب الوطني الذي يتبناه رموز الحركة الوطنية، أما اليوم فقد أصبح يتأثر بالخطاب الشعبوي الذي يتبناه بعض النواب.

وأكد الصالح أن الضلع الرابع الذي يحتاج للتغيير هو الإعلام، الذي أصبح يتأثر بالخطاب الشعبوي الذي يتبناه بعض النواب، مشيرا إلى أن الإعلام كان يتأثر في السابق بالخطاب الوطني الذي يتبناه رموز الحركة الوطنية، أما اليوم فقد أصبح يتأثر بالخطاب الشعبوي الذي يتبناه بعض النواب.

وأكد الصالح أن الضلع الرابع الذي يحتاج للتغيير هو الإعلام، الذي أصبح يتأثر بالخطاب الشعبوي الذي يتبناه بعض النواب، مشيرا إلى أن الإعلام كان يتأثر في السابق بالخطاب الوطني الذي يتبناه رموز الحركة الوطنية، أما اليوم فقد أصبح يتأثر بالخطاب الشعبوي الذي يتبناه بعض النواب.

خلال ندوة «الاستقرار وحماية الدستور» التي عقدها في العديلية بمناسبة بدء حملته الانتخابية

المليفي لأبناء «الثالثة»: لنحسن الاختيار.. فلا مجال للمجاملة على حساب الوطن

كتب مصطفى كامل

أحمد المليفي متحدثا

جانب من الحضور في ندوة المليفي (تصوير: محمود عبيد)

اعرب مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق احمد المليفي ان المرحلة القادمة في تاريخ الكويت مهمة جدا ووجب علينا حسن الاختيار لانه ان اخطانا فلا مجال لأن نجامل على حساب الوطن يوم 27 يوليو الجاري لننتشل الوطن مما فيه بإصرارنا وعزيمتنا.

واوضح المليفي خلال ندوة «الاستقرار وحماية الدستور» التي عقدها بمناسبة بدء حملته الانتخابية في منطقة العديلية مساء الاول من أمس 3 محاور شملت النفط وشراء الاصوات والتركيبة السكانية.

واصفا القطاع النفطي بالصندوق الاسود بعد دفع غرامة مشروع الداو بنحو 2.2 مليار دولار بعد ان حكمت محكمة بريطانية في مايو 2012 على الكويت بدفعها وهي الصفقة المبهمة التي حذرنا منها في مجلسي 2008 و2009.

وقال المليفي ترأست لجنة تحقيق غرامة الصفقة واطلعت على معلومات تبين ان الداو ما هي إلا نموذج صغير لنماذج اخرى شبيهة ذكرها ديوان المحاسبة في تقاريره والتي لم يقرأها احد بسبب حل المجالس المتعاقب.

لافتا الى ان شركة اكوبلومرز تأسست في 2004 وكانت من طرفين هما شركة الداوكيميكال وشركة الصناعات البتروكيماوية وهما نفس الشركتين في صفقة الداو بل ان نفس جميع مستشارين الشراكة في 2004 هم انفسهم في الصفقة الملغاة بعد ان قالوا ان الصفقة القديمة او الجديدة التي الغيت ستحقق ارباح ما بين 10 الى 12 في المئة.

ونوه المليفي الى ان الشراكة التي كانت في 2004 جاءت خسائر كبيرة على الكويت خاصة مصنع اوتانا في ايطاليا والذي كان حصتنا فيه 120 مليون يورو بعيت بـ100 الف بل والمصيبة الاكبر اننا التزمنا مع الشركة بان ندفع للمشتري 21 مليون يورو كانت منها 6 مليون كاش و15 مليون الباقية لدعم المواد التي تشتريها الشركة وان لم تدعمها الحكومة الايطالية تقوم بدفع 1.5 مليون يورو.

وزاد اننا اصرينا على الشراكة مرة اخرى بنفس المستشارين ونهاية صفقة الداو ان اكملت تدفع الكويت 7 مليار دولار وان الغيت تدفع 2 مليار وهو عبث في القطاع النفطي يجب ان يتوقف، مؤكدا اهمية فتح كافة تقارير ديوان المحاسبة التي تكشف ما بداخل الصندوق الاسود.

وطالب المليفي بضرورة توطين الصناعات النفطية ليستوعب القطاع النفطي كافة المواطنين حتى من لا يحمل منهم شهادات عليا بعد تدريبهم للتوظيف في القطاع ما يؤدي لرفع ايرادات الدولة ويوفر فرص عمل كبيرة للشباب الكويتي، معربا عن اسفه من تزييف الحقائق كون الحكومة تقول بان نسبة العمالة الاجنبية في القطاع الخاص 19.5 في المئة مقابل 80 في المئة للعمالة الوطنية وهو ما ينافي الواقع لانهم قاموا بتفنيش العمالة الاجنبية دون زيادة الوطنية فارتفعت بذلك الاخيرة وادخلوا الاولى عن طريق المقاولين ما يؤكد ان بعض القيادات تسيء للدولة ويضيع فرص كبيرة عليها.

وتعهد المليفي بأن يتبنى ملف القطاع النفطي في المجلس المقبل حال الفوز لأنه سيصبح باب خير للكويتيين ان تمت معاملته بالشكل الصحيح، محذرا من شراكات تتم في الوقت الحالي مفاوضات عليها احدها مشروع مع الصين بقيمة 11 مليار دولار نصيب الكويت فيه 3 مليارات ونفس النسبة في مشروع اخر مع فيتنام وثالث مع اندونيسيا لا نعرف قيمته الى الان بسبب عدم وجود رقابة داخلية على القطاع النفطي.

وانتقل الى المحور الثاني المتعلق بشراء الاصوات واكد ان الكويت والدائرة الثالثة تحديدا ليسا للبيع، مشددا على ان افساد الانسان والذمم اكبر خطورة من ضياع الاموال كما في القطاع النفطي.

وقال المليفي انني عندما تكلمت حول قضية شراء الاصوات اتهمت من البعض بالتسرع وعدم امتلاك الدليل، مشددا على اننا مع المنافسة الشريفة لكن ان كانت غير شريفة فلا نقبل بها.

واعتبر ان هذه القضية هي مسألة مبدأ وديـن واخـلاق وقضية وطن ولا يمكن الاستغنا عن واجبنا تجاه وطننا، وقال انه بعد ان جاءت الحقائق مع اول كبسة في الجابرية تلاها حولي والسالمية وفيما يبدو ان هناك كبسة اخرى بكيفان، لافتا الى ان هذه المجموعات تمتلك 240 تليفونا والف لابتوب لادارة العملية.

واضاف ان هذا ليس شغل انتخابات بل شغل عصابات ومافيات فهناك مجاميع تتجمع لدى «اليوص» الذي يحلفهم ويبرر ان قسمهم ليس له كفارة وهو اول مرة يحدث بالكويت، مستغربا ممن افتى لهم بهذه الفتوى.

واوضح المليفي انني كنت اكثر من ينتقد وزير الداخلية لكن عقب هذه الخطوات فاننا نقول له قواك الله حتى تبقى الكويت شريفة نزيهة، مستنكرا عدم قيام وزيري الاوقاف والاعلام اللذان ما زالا نائمان غير ان دورهما فاعل في توعية الناس من خلال الخطباء وتلفزيون الكويت لكن لنا امل في الفضائيات الخاصة للقيام بهذا الدور لأن الصوت امانة بخط صغير يوم الانتخابات يرسم خط طويل لمستقبل الكويت مداه 4 سنوات.

ونصح المليفي من وقع في شرك مافيات شراء الاصوات بالتبليغ عنهم اخلاء لمسئوليتهم وتعهد بالدفاع عن اي مواطن يقوم بذلك قبل ان يقبض عليه اما من القي القبض عليهم فهم في عهدة جهات التحقيق، مؤكدا ان المباحث اصبح لديها قائمة بنحو الف اسم من المتورطين في شراء الاصوات، واستغرب من بيع الناخب لصوته مقابل 200 و300 و500 دينار ما يعني ان اليوم الواحد لبيع صوته ووطنه في عام يبلغ 660 فلسا.

واخيرا وحول محور التركيبة السكانية اكد المليفي ان ما يشهد به للكويت انها تعيش جو من الامن والاستقرار ودولة المؤسسات والرموز وعلى راسها سمو الامير وولي العهد التي يحاول البعض تخريبها بالتمرد عليها ما يعتبر دعوة للفساد.

وقال المليفي ان الكويت تعرضت لمحاولة طمس الهوية الكويتية في ناحية الجنسية بعد ان حدث بها تغيير في التركيبة السكانية حيث ان عدد المواطنين عام 57 بلغ 113622 نسمة مقابل 92821 اجانب بينما اليوم وصل عدد المواطنين اكثر من 1.200 مليون نسمة والمفترض انه مع وجود التجنيس الطبيعي لا يزيد العدد عن 750 الف نسمة ما يؤكد ان العملية دخلت في طور التجنيس السياسي والمجاملات ما سبب تدميرا للقيم الاجتماعية.

ولفت المليفي الى ان اجدادنا وضعوا مرونة في عملية التجنيس ولكن قانون الجنسية في المادة 13 يجيز سحب الجنسية من غير المؤسسين ان ارتكب فعلا مخلا بالشرف والامانة خلال 15 عاما من التجنيس او من يعزل من وظيفته تاديبيا حتى لا يحصل المجنس على جنسيته ويتاجر من ثاني يوم في الاقامات مثلا او يرتكب الجرائم لأن من وضع القانون كان قلبه على البلد لكن كثير من الاسماء زورت وزور معها الانتساب لعائلات واسر وخير شاهد على ذلك من حصلت على جنسية هي وبناتها وبعدها باسبوعين قبض عليهم في شقق دعارة.

وشدد على ان التركيبة السكانية تم الاعتداء عليها بصورة فاجعة، متعهدا بفتح هذا الملف دون مجاملة لأحد على حساب الوطن.

وختاما فيما يتعلق بادارة الفتوى والتشريع اكد المليفي انها بحاجة الى البحث حول عدة قضايا من ضمنها الموظفين الغير كويتيين الذين يمثلون الادارة في بعض القضايا ويجب عليها ان يكون تمثيلها من الكويتيين فقط. الى جانب وزارة التخطيط التي اشتكى عدة موظفين من سلب حقوقهم وهو امر لانسمح به لاسيما وانها تعتبر روح الحكومة وبوصلتها الهامة لذلك لن نسمح بظلم احد فيها او اي جهة اخرى تضم موظفين كويتيين تم هضم حقوقهم. مشددا على اهمية كشف اسماء كل من يثبت عليه الرشوه حتى يعلم المجتمع منهم الفاسدون الذين لا يستحقون ان نحجب اسمائهم متى ماثبت تورطهم من جانب المحكمة وادانتهم.